

لا يمكن تطوير الاقتصاد من دون سياسة واضحة



■ حب الله يتحدث في مؤتمر صحفي عن قطاع الاتصالات

والاتصالات. فلا يمكن للحكومة أن تطور الاقتصاد الوطني أو أن تنمي مختلف القطاعات دون تنفيذ سياسة واضحة وطويلة الأمد لسبل تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحكومة الإلكترونية". وأكد أنه "من دون سياسة مناسبة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات نعرض لبنان لخطر فجوتين كبيرتين - الفجوة التنافسية مع الدول الأخرى، والفجوة الاجتماعية في لبنان - فجوات ما بين من يملكون ومن لا يملكون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات".

بضعف القطاع الخاص، بالرغم من معرفتنا بالعوائق والصعوبات التي يواجهها المشغلون والمستثمرون. فلا قدرة لهم على الاستثمار ولا رغبة لديهم فيه. وذلك على ضوء عدم وضوح الرؤية وعدم ثبات الدولة اللبنانية في سياستها في هذا القطاع الحيوي". وذكر "الحكومة الجديدة بدور القطاع الرئيسي والأساسي والحيوي" وقال: على الحكومة وضع سياسة اقتصادية متكاملة تدمج سياسات جميع القطاعات وتتمحور حول سياسة قطاع تكنولوجيا المعلومات

تحدث رئيس الهيئة المنظمة للاتصالات بالإنابة عماد حب الله، عن قضايا عدة تتعلق بقطاع الاتصالات، وهنا الوزير الجديد للاتصالات نقولا صحناوي بتسلم وزارة الاتصالات، كذلك هنا الوزير شربل نحاس بتسلم وزارة العمل.

صدى البلد

سقف القانون بحسب مبادئنا وقيمنا ومن دون ضجيج، مؤمنين بأهمية استقلالية قرار الهيئة التنظيمي، وبالشفافية التامة في التعاطي والمعالجة وعملية اتخاذ القرارات، وبالمساءلة في تقييم الأداء، وبالإنصاف في التعامل. ولا يمكن لأحد التشكيك بتطور قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في لبنان، ولكنه تطور شديد البطء، ولم يزل بعيداً عن الهدف المنشود". وأضاف "أما على صعيد أداء القطاع العام، فكيف لنا أن نقبل بالتوترات القائمة فيه، وبالشلل في الوزارة والمؤسسات التابعة لها وأحياناً بعدم الكفاءة، أم كيف لنا أن نقبل بانعدام الثقة بإداراتنا العامة وموظفيها، وبتدني الرواتب، وبمحدودية فرص التقدم...". ورأى أنه "لا يمكن لنا أن نقبل

لفت حب الله الى أن "الهيئة المنظمة للاتصالات بقيت بعيدة عن المواجهات والتحديات العنيفة لفترة طويلة احتراماً للمؤسسات، وتعاوناً منها مع مختلف المؤسسات الخاصة والحكومية وتنفيذاً منها لواجباتها بالأخص تجاه وزير الاتصالات والوزارة"، مؤكداً أن الهيئة ستبقى بعيدة عن المواجهات والمناكفات مهما اشتدت الضغوط أو تغيرت الظروف والمعطيات، فهذا نهجنا المؤسساتي، وهذه هي قناعاتنا ومبادئنا".

وضع القطاع

وعن وضع قطاع الاتصالات في المرحلة الحالية، قال: "إخترنا العمل ضمن صلاحيات الهيئة، وتحت